الاستاذ الدكتور:علي بودلال

مقياس :الاقتصاد الكلي 1

الفئة المستهدفة: تهدف هذه المحاضرات بشكل عام على إمداد الطالب بالمفاهيم الأساسية في نظرية الاقتصاد الكلي ،ثم دراسة لمكون مهم من مكونات التحليل الاقتصادي الكلي بشيء من التفصيل يفيد كل مهتم بهذا المجال سواء من الناحية النظرية ،التطبيقية أو الناحية العلمية ، وقد عالجت هذه المحاضرات مقرر تحليل الاقتصاد الكلي لطلبة السنة الثانية جذع مشترك **(ل .م .د).تخصص علوم تجارية، اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم المالية والمحاسبة.**

تاريخ الاتاحة على المنصة:

المحتويات العلمية الاساسية: يحتوي هذا على اربعة محاضرات مدعمة بمسائل وتمارين محلولة لكل فصل، يتناول بالدراسة ما بلي:تستعرض المحاضرة الأولى الإطار المفا هيمي النظري للتحليل الاقتصاد ي الكلي (مفاهيم وعموميات) مدعما بأمثلة و تطبيقات .ويشرح المحاضرة الثانية قياس النشاط الاقتصادي مع بعض مبادئ المحاسبة الوطنية ،أما المحاضرة الثالثة سيتطرق إلى التوازن الاقتصادي من منظور الكلاسيك بينما المحاضرة الرابعة تعالج مفهوم التوازن الاقتصادي من المنظور الكينزي

الوثيقة الرسمية لعرض التكوين:/

المعايير الاكاديمية لعرض التكوين:

-المحاضرات مقدمة بشكل منفرد (كل محاضرة تحمل بصفة مستقلة على المنصة الرقمية).

-تغطي كل محاضرة محورًا محددًا وفق تسلسل منطقي ومنهجي .للبرنامج المعد من طرف الوزارة الوصية.

-المحاضرات معطاة بطريقة مفصلة وشاملة، بطريقة تحليلية معمقة، مرفقة بمجموعة من التمارين والمسائل المحلولة.

نسبة تغطية البرنامج: تقريبا 100بالمائة

لغة التدريس:اللغة العربية (استثناءا المعادلات باللغة الاجنبية).

مقدمة

إنطلاقا من تجربتنا خلال السنوات الماضية في تدريس مقياس الاقتصاد الكلي ،لاحظنا عدم توافر عنصر مهم من عناصر العملية التدريسية ، والمتمثلة في قصورالكتاب الجامعي عن ملاحقة التطور السريع في مجال التخصص ،و إدراكا منا ومن المهتمين بربط الجامعة بالمحيط على ضرورة توفير الكتاب الجامعي المساير للاقتصاد الكلي الجزائري، كانت هذه المحاضرات ثمرة هذا الإدراك .

تهدف هذه المحاضرات بشكل عام على إمداد الطالب بالمفاهيم الأساسية في نظرية الاقتصاد الكلي ،ثم دراسة لمكون مهم من مكونات التحليل الاقتصادي الكلي بشيء من التفصيل يفيد كل مهتم بهذا المجال سواء من الناحية النظرية ،التطبيقية أو الناحية العلمية ، وقد عالجت هذه المحاضرات مقرر تحليل الاقتصاد الكلي لطلبة السنة الثانية جذع مشترك **(ل .م .د).تخصص علوم تجارية، اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم المالية والمحاسبة.**

حسب المقرر: سبعة محاضرات مدعمة بمسائل وتمارين محلولة لكل فصل، يتناول بالدراسة والتفصيل ما يلي :

تستعرض المحاضرة الأولى الإطار المفا هيمي النظري للتحليل الاقتصاد ي الكلي (مفاهيم وعموميات) مدعما بأمثلة و تطبيقات .ويشرح المحاضرة الثانية قياس النشاط الاقتصادي مع بعض مبادئ المحاسبة الوطنية ،أما المحاضرة الثالثة سيتطرق إلى التوازن الاقتصادي من منظور الكلاسيك بينما المحاضرة الرابعة تعالج مفهوم التوازن الاقتصادي من المنظور الكينزي بينما المحاضرة الخامسة تدرس أثر المضاعف والمستوى التوازني للدخل ، المحاضرة السادسة تحلل دالة الاستثمار ودورها في تفعيل الاقتصاد الوطني وفي الأخير المحاضرة السابعة يتمحور حول نظرية **هكس وهنس** المعروفة بنموذجIS-LM.

ونأمل أن تكون هذه المحاضرات بداية طيبة و يسعدنا تلافي أوجه قصورها في طبعات أخرى إنشاء الله.

وفي الأخير و أنا أضع هذه المحاضرات بين أيدي القارئ الكريم آملا منه أن يزودني بأي ملاحظة نافعة.

والله ولي التوفيق

الاستاذ الدكتور : بودلال علي

أهمية المحاضرات:

الهدف من هذه المحاضرات : هوتعريف الطالب بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية المتعارف عليها في إطار الاقتصاد الكلي من خلال مساهمة المدارس الفكرية المختلفة.، كما يتعرض المطبوع لأهم المشكلات الاقتصادية و أهداف وأدوات السياسات المالية والنقدية، كما تم التطرق فيه لدراسة موجزة عن التوازن الآني لسوقي السلع والخدمات وسوق النقد مع توضيحات بالرسوم والأشكال البيانية ،يتضمن مسائل وتمارين محلولة لكل فصل من الفصول السبعة ، ويمثل توجيها ومقودا للطالب في كيفية معالجة المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي .

1. أن يوضح للطالب بمفهوم الناتج الداخلي الخام، و ويبين محدداته،المقصود بالاستهلاك والادخار الكليين ويعدد العوامل المؤثرة فيهما.

2. أن يرسم الطالب منحنى الطلب على الاستثمار, وأن يعدد محددات القرار الاستثماري أن يوضح المقصود بالمضاعف البسيط ويبين آلية عمله.

3. أن يوضح المقصود بالمضاعف البسيط ويبين آلية عمله. أن يستنتج الطالب دور الدولة – الدور الحكومي - في إطار عمل المضاعف

4. أن يتعرف على دور السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد ومالمقصود بفعاليتهما. أن يحدد الميزان التجاري وأهم محدداته وعلاقته بميزان المدفوعات.

5. أن يبين الطالب محددات التجارة الخارجية وآلية استخدام المضاعف. واليات النمذجة.

تقديم النظرية الاقتصادية في إطارها العام

يمكن النظر إلى النظرية الاقتصادية في إطارها العام على أنها قسمين: نظرية اقتصادية كلية ونظرية اقتصادية جزئية، مما يدعو إلى توضيح مفهوم كل شق منهما.إن النظرية الاقتصادية الكلية تتناول المتغيرات والمشكلات و السياسات الاقتصادية – لا على مستوى الوحدة الاقتصادية الفردية – وإنما على مستوى جميع الوحدات الاقتصادية –الإنتاجية و الاستهلاكية – آي على مستوى الاقتصاد الوطني في مجموعة. وبما أن التغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية هي التي تثير المشكلات الاقتصادية ، وان معالجة هذه المشكلات تتطلب رسم سياسات اقتصادية ،فان أولوية الاهتمام تنصب في الأساس على دراسة العوامل التي تحدد حجم الناتج و الدخل ، ومن هنا فان مثل هذه العوامل هي التي تحدد مجال الدراسة في "الاقتصاديات الكلية ".

و من الواضح هنا أن هذه العبارة التي أطلقها الاقتصاديون المحدثون عبارة "الاقتصاديات الكلية " هي تأكيد على أن الدراسة تنصب على الناتج الكلي والدخل الكلي لا على التحليل التفصيلي المتعلق بمكونات كل منهما.، غير أن تحليل الدخل الوطني هو الأداء الرئيسية للتحليل في هذا الفرع من الدراسة، ولأن الدخل الوطني وثيق الارتباط بمفاهيم مختلفة للدخل مثل الناتج الداخلي الخام، والناتج الوطني الإجمالي، و صافي الناتج الوطني، والدخل الوطني، والدخل الشخصي والدخل القابل للتصرف. كما أن الدخل الوطني وثيق الارتباط بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى مثل الاستهلاك والادخار و الاستثمار و مستوى الأسعار و مستوى التوظيف. فضلا عن ذلك ، فان مجال الدراسة في النظرية الاقتصادية الكلية ينسحب إلى كيفية تفسير وتحديد المستوى التوازني للدخل الوطني و علاقته بمستوى التوظيف الكامل وإحداث النمو والاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى التنمية الاقتصادية.

المحاضرة الأولى

مفهوم النظرية الاقتصادية
(مفاهيم عامةومصطلحات اقتصادية)

سنحاول في هذه المحاضرة تسليط الضوء على مفهوم النظرية الاقتصادية الكلية ومراحل تطورها من خلال الدائرة الاقتصادية وكذا بعض المصطلحات الاقتصادية المختلفة التي تساعدنا في فهم واستيعاب مقياس الاقتصاد الكلي المراد دراسته بالتفصيل.

I. تعريف النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي) La Théorie Economique:

- هي مجموعة النظريات الخاصة بشرح سلوك الظواهر الاقتصادية المختلفة. حيث يهتم التحليل الاقتصادي بإبراز هذه النظريات وتنقيحها وإظهار مواطن ضعفها وقوتها. وتنقسم النظرية الاقتصادية إلي قسمين رئيسيين هما:-[1]

-مجموعة نظريات الاقتصاد الجزئي Microeconomics:-

تهدف هذه النظريات إلي تحليل سلوك وحدة واحدة من مكونات الظواهر الاقتصادية، مثال ذلك نظرية الاستهلاك، نظرية الثمن، نظرية العرض والطلب.

مجموعة نظريات الاقتصادالكلي Macroeconomics :-

تهتم هذه النظريات بإبراز سلوك المتغيرات ذات التأثير علي الاقتصادالوطني. ويبني التحليل الكلي علي أساس أن الاقتصاد االوطني وحدة واحدة تسيره متغيرات معينه غير تلك التي تؤثر علي الوحدات المكونة له. ومن النظريات التي تتبع الاقتصاد الكلي، نظرية الدخل الوطني ، نظرية الادخار، نظرية التوظيف ونظرية التقلبات الاقتصادية.

ويعتبر النرويجي " R.FREISH"أول من استخدم مصطلح الاقتصاد الكلي سنة 1933[2] كما يم كن تعريف النظرية الاقتصادية من خلال التعرض إلى هدفها حيث يرى Malinvaud (Edmond)[3] بأن "الهدف النهائي من النظرية الاقتصادية هو تسليط الضوء على الواقع العملي[4] وإظهار الآثار التي تترتب على مختلف القرارات[5] التي ينوى اتخاذها"[6].

- أن النظرية الاقتصادية تحاول الانطلاقة من دراسة الواقع العملي ثم استخراج العلاقات من أجل بناء نموذج أو مخططات تفسيرية الغرض منها تمثيل العلاقات السببية بين مختلف الظواهر الاقتصادية ومحاولة تبسيطها وتمثيلها رياضيا أو بيانيا (مثلا دالة الإنتاج، منحنى العرض والطلب وعلاقتهما بالأسعار، الدخل وتأثيره على الاستهلاك...).

1-: "مبادئ النظرية الاقتصادية"، ا.د. أبو بكر متولي، مكتبة عين شمس، **1979** .

www.energyandeconomy.com

2- اسماعيل هاشم(1995) :التحليل الاقتصادي الكلي ،دار الجامعات المصرية القاهرة ص 17

[3]- Malinvaud (Edmond), , 1994 Théorie Macroéconomique, T1, Comportement, Croissances, Ed. DUNOD, Paris, pp 42-42.

اقتصادي فرنسي ولد بـ Limoge سنة 1923، شغل منصب مدير مركز الإحصاء والدراسات الاقتصادية (I.N.S.E.E) الفرنسية

[4]- الواقع العملي كما هو وليس كما يجب أن يكون نظريا أو علميا (مثالية المدرسة الكلاسيكية وواقعية المدرسة الكينزية)

[5]- أي أن التصرفات العادية للأشخاص الاقتصادية ستكون لها آثار تنعكس على الشخص الاقتصادي نفسه وفي نفس الوقت ستكون له آثار على المحيط (المجتمع)

[6]- بمعنى أنها تهتم بما سيحدث وليس بما حدث ومنه فدراسة الواقع العملي من أجل التنبؤ بالمستقبل

- أن النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي) تأخذ شكل مجموعة حوادث ووقائع منظمة تنظيما عقلانيا (الإنتاج، عناصر الإنتاج، الاستهلاك ومختلف العوامل المؤثرة فيه، القروض وسعر الفائدة ومدى مردودية المشاريع).
- أنها تدرس مدى تنظيم وارتباط هذه الحوادث مع الوقائع لذا يجب التمعن في دراسة أعمال ونشاطات مختلف الأعوان (الأشخاص) (القطاعات) الاقتصادية كالأفراد، المؤسسات الإنتاجية، المؤسسات المصرفية، العالم الخارجي، الحكومة.
- أن النظرية الاقتصادية لا تتوقف عند هذه الدراسة بل تتعداها إلى تلك العلاقات التي يخلقها المحيط الاجتماعي والبنيوي (الهيكلي) بين هذه الأنشطة.
- أن الظواهر الاقتصادية داخل المجتمع المدروس تنتج عن نشاط الأفراد المقيمين به كما قد يتأثر بنشاط غير المقيمين بشكل أو بآخر في بناء النموذج ومنه يجب تحديد والتفرقة بين الأشخاص (الاقتصادية) المقيمين وغير المقيمين.

ولضبط هذه الظواهر، يجب معرفة ما يلي:

أولا: تحديد وبدقة أعمال مختلف نشاطات الوحدات والمنظمات الأساسية المكونة لهذه العينة المدروسة (المجتمع) كالأفراد، الشركات والمؤسسات الإنتاجية، الإدارات والمؤسسات الحكومية، المؤسسات المالية الوسيطة، المؤسسات الأجنبية أو ما يصطلح على تسميته بالعالم الخارجي.

ثانيا: تحديد العلاقات التي يخلقها المحيط الاجتماعي والبنيوي بين مختلف الوحدات الاقتصادية أو الأنشطة، حيث غالبا ما تتكون علاقات تشابكية (مثلا هل ارتفاع أسعار البترول تعود كلها بالنفع على الاقتصاد الوطني-الجواب يرتبط بدرجة تبعية المجتمع للعالم الخارجي).

II. تعريف التحليل الاقتصادي الكلي L'Analyse macroéconomique:

التحليل الاقتصادي الكلي هو"ذلك الجزء من التحليل الاقتصادي الذي يدرس الموضوعات الاقتصادية الكبيرة والتي تهتم بمستوى معيشة الأفراد وبالحالة الاقتصادية للدولة".[1]

كما يعرف بأنه "عبارة عن طريقة تخلق توازنات اقتصادية عن طريق استخدام متغيرات كلية (تجميعية) مثل أسعار الفائدة، الإنفاق الحكومي، العمالة (البطالة)، التضخم... والتي تعتبر أدوات فعالة في يد السلطات الإدارية من أجل حل الأزمات (الاختلالات) الاقتصادية الكلية".

III. بعض مميزات التحليل الكلي (خصائص النظرية الكلية):

بناء على ما ذكر يمكن استخلاص بعض أهم ما يميز التحليل الاقتصادي الكلي عن التحليل الاقتصادي الجزئي حيث على عكس النظرية الجزئية فإن النظرية الكلية تهتم بالمجالات التالية:

1. اختلاف في منهجية الدراسة:[2]

-النظرية الكلية تحاول فهم وتفسير كيفية تحديد الكميات أو المجمعات الاقتصادية Les Agrégats كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني ... حجم العمالة، رأس المال (الوطني)...، المستوى العام للأسعار... بينما النظرية الجزئية فتهتم بالجزيئات كالمنتج، المستهلك، سعر سلعة تكلفة المنتوج، الربح...

-إن النظرية الكلية تحاول فهم وتفسير تغيرات هذه المجمعات بدراسة ما يعرف بظاهرة النمو أو كيفية إحداث تغيرات عليها أو ما يعرف بالتنمية فتحدث بتدخل أو تحفيز جهات معينة غالبا ما تكون السلطات الاقتصادية (الحكومة، البنك المركزي، الخزينة العمومية).

2. اختلاف في مجالات اهتمام النظرية الاقتصادية الكلية:

ومن بين اختلافات النظرية الكلية نجد مايلي[3]:

1-د.عمر صخري (1996):التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ص 44.

2-دروس وتمارين في الاقتصاد الكلي للاستاذ محمد عبد المؤمن 2007 .

-أنها لا تهتم بالأعداد الضخمة من المشترين والبائعين المنفردين، وإنما تهتم بالطلب الكلي والعرض الكلي (فكرة التجميع باعتبار كل المشترين لكافة السلع الاستهلاكية خلال فترة زمنية بمثابة شخص واحد يطلق عليه قطاع العائلات-العوائل).
-أنها لا تهتم بالحائزين الكثيرين للأموال النقدية وإنما بالادخار الكلي والتراكم الكلي (تراكم رأس المال) (فبالنسبة لتراكم رأس المال لا تهتم إلا بتلك التي تزيد في الطاقة الإنتاجية للمجتمع بعد استبعاد ما عوض ما اهتلك في العملية الإنتاجية)، ومنه فهي:
-أنها لا تهتم بدراسة كل مستثمر على انفراد وإنما التوظيفات الرأسمالية.
-لا تهتم بالتوازنات الجزئية (توازن سوق سلعة ما) وإنما التوازنات الكلية . بحكم أن للتحليل الجزئي مجالات معينة يهتم بها فالتحليل الكلي يركز اهتمامه على بعض الظواهر الاقتصادية كتراكم رأس المال، الدخل الوطني وكيفية توزيعه، التمويل، البطالة، التضخم، سعر الفائدة.

3. الاختلاف في أسس وفرضيات بناء النماذج:

كما أن هناك اختلاف آخر بين التحليلين، فالتحليل الجزئي يدرس ويضع نماذج وفق نظام مثالي (فرضية المنافسة الكاملة مثلا)، أما التحليل الكلي فيأخذ كمرجع له النظام الاجتماعي القائم ومنه فنماذجه مستوحاة من الحياة العملية ومنه فهي أكثر واقعية وتمثيلا من نماذج التحليل الجزئي.

IV. الفروقا ت الاساسية بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي:

من خلال ما سبق يتبين بأن كل تحليل إلا ويهتم بالفروق بين التحليلين:

التحليل الجزئي	التحليل الكلي
دراسة سلوك المستهلك على حدا	دراسة سلوك قطاع الأفراد (كل أفراد المجتمع وكأنهم فرد واحد)
دراسة سلوك المنتج أو كل مؤسسة على حدا	دراسة سلوك قطاع الإنتاج (تجميع كل المؤسسات وكأنها واحدة)
	بالإضافة إلى ذلك تهتم بقطاع الحكومة والعالم الخارجي
توازن سوق كل سلعة لوحدها وعليه فعدد الأسواق يصبح لا نهائيا وهو بعدد السلع بما فيها عناصر الإنتاج	التوازنات الكلية من حيث عدد الأسواق جد محدود أهمها أربعة: سوق السلع والخدمات، سوق اليد العاملة، سوق رأس المال (الأرصدة النقدية)، سوق النقد
تهتم بدراسة سعر كل سلعة على حدا ومنه عدد الأسعار بعدد أسواق السلع	لا يهتم إلا بالمستوى العام للأسعار والذي يتمثل في الرقم القياسي للأسعار
تهتم بدراسة عرض السلع، السعر، التكلفة، الربح، الطلب على السلعة، قيد الميزانية، منحنيات السواء...	دراسة المجمعات الاقتصادية كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الإنفاق الكلي، الاستثمار الكلي، ، مستوى التشغيل، المستوى العام للأسعار، ...

V. فكرة "إن ما يصح على المستوى الجزئي قد لا يصح على المستوى الكلي":

من المفارقات أن زيادة أسعار السلع في ظل ثبات التكاليف الأخرى يؤدي إلى تعظيم ربح المؤسسات الإنتاجية مما يوهم بأنه سيؤدي إلى ارتفاع الاستثمار ومنه الزيادة في الإنتاج الوطني.

إلا أنه على المستوى الكلي قد يترجم الارتفاع العام للأسعار إلى تحقيق أرباح لفئة معينة صغيرة من المجتمع (المنظمون وأصحاب رؤوس الأموال) والتي قد تسعى فعلا إلى زيادة الاستثمار، ولكن هذه الزيادة قد تكون على حساب انخفاض القدرة الشرائية لفئة كبيرة (الأجزاء) مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومنه انخفاض في نشاط المؤسسات الإنتاجية وبالتالي دخول الاقتصاد في مرحلة الانكماش الاقتصادي، ومنه قد يصبح الارتفاع العام في الأسعار في غير صالح المؤسسات على المستوى الكلي لذا نجد من أولى اهتمامات الدولة أنها تسعى إلى الحد من التضخم ومحاربته، بل في بعض الأحيان نجد ممثلي أرباب العمل يحثون الحكومة على كبح ارتفاع الأسعار أو تأييد فكرة رفع القوة الشرائية للأفراد.

VI. التيار الدائري للدخل والأشخاص الاقتصادية:

بناء النماذج الاقتصادية يعتمد فيه على المخططات والرسومات البيانية إما للتوضيح أوالتبسيط. وباستعمال هذا المنهج يمكن تلخيص موضوع النظرية الاقتصادية الكلية في المخططات التالية [1]، وذلك بالتطرق إلى ما يعرف بحلقة **التيار الدائري للدخل (الإنتاج-الدخل-الإنفاق).**[2]

فعلى عكس النظرية الاقتصادية الجزئية، النظرية الكلية لا تهتم إلا بعدد محدود من الوحدات Agents الاقتصادية غالبا ما يكون عددها 4 قطاعات أساسية وهي (هناك من يعتبر سوق رأس المال كقطاع خامس قائم لذاته يعرف بقطاع المؤسسات المصرفية والمالية):

1. قطاع الإنتاج (قطاع الأعمال، قطاع المؤسسات الإنتاجية):

ويتمثل في تجميع نشاطات (سلوك-تصرفات-وظائف) مختلف المؤسسات الإنتاجية كأنها مؤسسة واحدة، تتداخل (تتضافر) بداخل هذا القطاع خدمات عناصر الإنتاج وفق توليفات معينة من عمل، تنظيم رأس المال، طبيعية (مواد أولية) ينشأ عنها سلع وخدمات نهائية (يستثنى منها السلع النصف مصنعة أو الغير تامة الصنع وكذلك السلع التامة الصنع حتى ولو كانت نهائية والموجهة للمؤسسات الإنتاجية الأخرى أو ما يعرف بالسلع الوسيطية...).

من خلال ما ذكر يمكن الوقوف على ما يلي:

- إن هذا القطاع غير مالك لعناصر الإنتاج، لأن ملكية كافة عناصر الإنتاج تعود لقطاع الأفراد (العائلات) دون سواه.
- أنه قطاع يدفع مقابل استخدامه لكل عنصر من عناصر الإنتاج مقابل يعرف بعوائد (عائد-دخل)عوامل الإنتاج و هي الأجر بالنسبة لعنصر العمل، الربح مقابل التنظيم، الفائدة لراس المال، و الريع لاستغلال الأرض و المواد الأولية.
- إن القطاع وجد لتنظيم تداخل عناصر الإنتاج من أجل إنتاج سلع و خدمات نهائية موجهة لإشباع رغبات قطاع الأفراد.
- أن القطاع غير مستهلك للسلع النهائية و استخداماته تتمثل في الاستهلاك الوسيط والاستهلاك الإنتاجي.
- أنه قطاع يسعى غلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو الرفع منها و هذا من خلال قيامه بعملية الاستثمار إما لتعويض ما اهتلك في العملية الإنتاجية للمحافظة على الطاقة الحالية أو للرفع منها.
- أن القطاع تحكمه قاعدة أساسية متمثلة في أن: كل عملية إنتاج إلا و تولد دخلا مساويا له.

2- قطاع العائلات:

يعد هذا القطاع من أهم القطاعات بل و يسبق القطاع الأول من ناحية الأهمية حيث يمثل كافة أفراد المجتمع فهو بذلك:

- المالك الوحيد لعناصر الإنتاج و يتركب من فئة العمال و الرأسماليين و المنظمين و ملاك الأراضي حيث يعتبرون كلهم كأفراد داخل المجتمع المدروس بغض النظر عما يملكون.
- نشاط هذا القطاع يتمثل في إمداد قطاع الإنتاج بخدمات عوامل الإنتاج من يد عاملة، رأس مال تنظيم، أرض.
- إن مقابل الأنشطة التي يقوم بها هذا القطاع المتمثلة في العمل و التنظيم...إلخ يتحصل على مقابلات تعرف بعوائد عوامل الإنتاج من أجور، فوائد، أرباح، ريع.
- إن ما يتحصل عليه هذا القطاع من عوائد عوامل الإنتاج مجتمعة ما هو غلا الدخل الوطني بتكلفة عناصر الإنتاج

الدخل الوطني =الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج= مج الأجور+ مج الفوائد+ مج الأرباح + مج الريع

- إن لهذا القطاع نشاط أساسي هو إشباع رغباته من خلال اقتنائه و استهلاكه للسلع والخدمات الاستهلاكية النهائية و بالتالي فهو قطاع مستهلك لذا يطلق عليه كذلك.
- إن اقتناء السلع النهائية لن يتم من دون مقابل حيث يتحصل عليها من قطاع الإنتاج مقابل مقابل نقدي يطلق عليه الإنفاق الاستهلاكي و الذي مصدره الدخل الوطني الذي يتحصل عليه القطاع بعد تقديمه لخدمات عناصر الإنتاج.

من خلال ما سبق ستتكون دائرتان:[1]

---

[1]– ذكر سابقا بأن النظرية الاقتصادية تحاول دراسة الواقع ثم استخراج العلاقات من أجل بناء نماذج أو مخططات تفسيرية الغرض منها تمثيل العلاقات... ص 1

2––محمد شريف المان (1994):محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ،منشورات بيرتي،الجزائر ص ص 49-51

- **الدائرة الأولى**: تعرف بأنها حقيقية (تيار حقيقي، اقتصاد حقيقي) أي مكونة من مجمعات يمكن قياسها بالوحدات العينية كاليد العاملة، الأرض، الآلات، المواد الأولية و التي عند تداخلها تعطي أحجاما من السلع النهائية.
- **أما الدائرة: الثانية** فهي نقدية (تيار نقدي، الاقتصاد النقدي) لا تقاس إلا بالوحدات النقدية مثل الأجور، الأرباح، الفوائد لأن الدخل لا يحصل إلا نقدا كما أن شراء السلع و الخدمات لا يتم إلا بعد انتقال النقد من الأفراد إلى لمؤسسات.
- وفق هذا النموذج البسيط ستكون الدائرتان متساويتان (إذا لم يحدث هناك اختلال) و منه يصبح هذا النموذج في حالة توازن.

الإنتاج الكلي= الدخل الوطني= الإنفاق على السلع و الخدمات

<u>الدائرة الاولى</u>:-

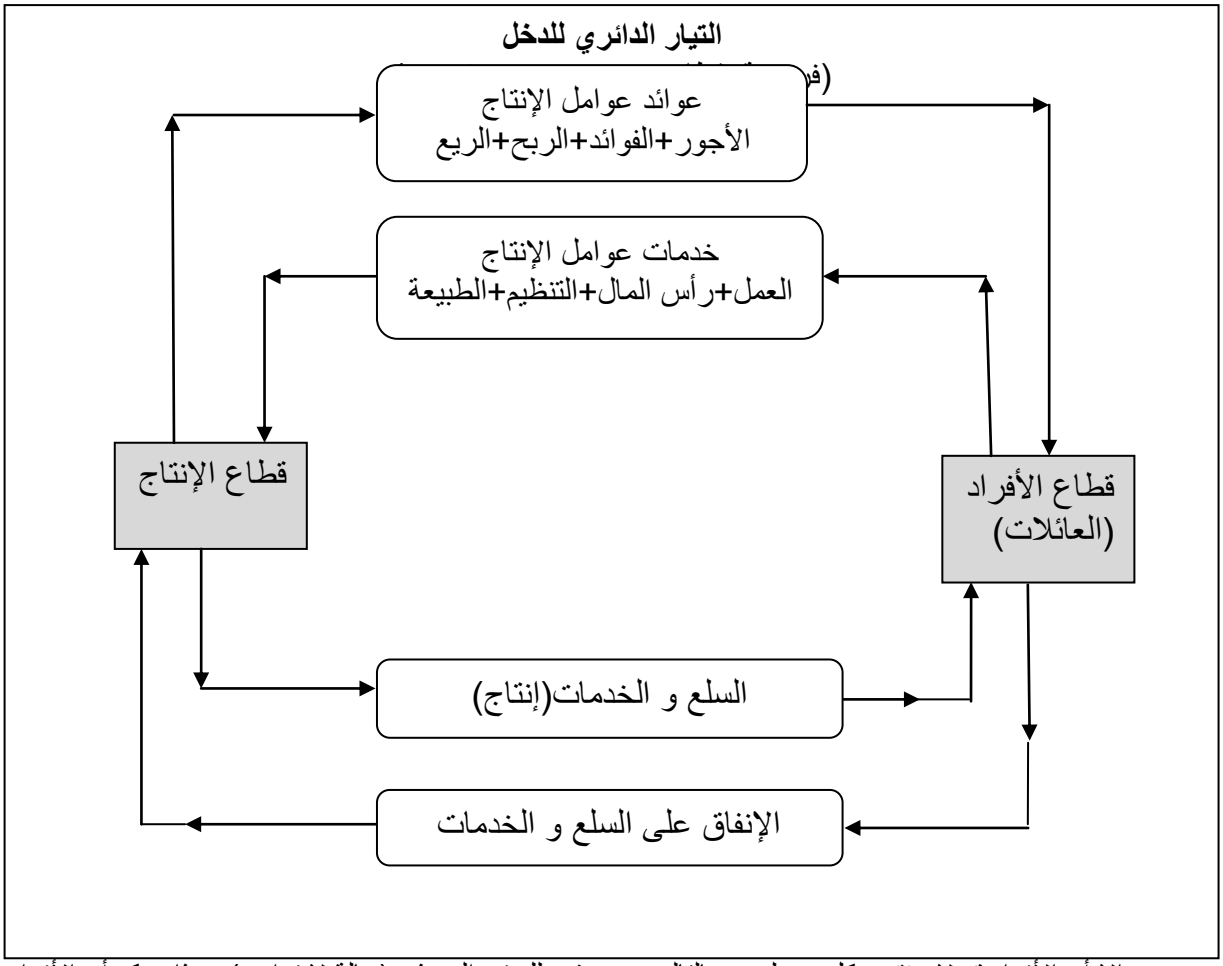

- إلا أن الأفراد قد لا ينفقون كل دخولهم و بالتالي سيحدث خلل في النموذج (حالة لا توازن) وهذا بحكم أن الأفراد بعد إشباع رغباتهم من السلع الاستهلاكية سيميلون إلى الادخار و منه سيصبح الادخار كمجال لتسرب الدخل خارج الدائرة

[1] محمد عبد المؤمن (2010):محاضرات في الاقتصاد الكلي ص ص 11-17

الاقتصادية حيث مجالات التسرب و هي كثيرة ستؤثر سلبا في هذه الحالة على التوازن الاقتصادي و بالتالي قد يصبح الادخار مصدر اختلال التوازن (مصدر أزمة اقتصادية).[1]

- في نفس الوقت و حتى تستمر العملية الإنتاجية دون انخفاض في الطاقة يجب على قطاع الأعمال تعويض ما اندثر في العملية الإنتاجية من آلات و معدات و هذا النشاط الذي يقوم به قطاع الإنتاج يطلق عليه الاستثمار الإحلالي.

- ثم من جهة أخرى و بحكم أن العملية مستمرة في الزمن فإن عدد الأفراد في المجتمع في تزايد مستمر لذا لا يجب الاكتفاء بإحلال ما اهتلك فقط بل يجب الرفع من الطاقة الإنتاجية بالزيادة في الاستثمار الصافي (الجديد).

- إن مصدر الأموال التي ستستثمر هي تلك المدخرات (التسربات) و بالتالي يعتبر الاستثمار بمختلف أنواعه مجال من مجالات الحقن الذي سيكون له أثر إيجابي على التوازن الاقتصادي و إذا امتص هذا الاستثمار كل المدخرات فسيعود النشاط الاقتصادي في حالة التوازن من جديد.

- إن التوازن الجديد قد حدث نتيجة التأثير في سعر الفائدة في سوق رأس المال هذه السوق تتكون أساسا من تلك المؤسسات المالية و المصرفية الوسيطة و التي يقتصر دورها في تجميع و تعبئة مدخرات قطاع العائلات و توفيرها لقطاع الإنتاج للقيام بعملية الاستثمار لان القطاع الأخير يعد القطاع الوحيد الذي بإمكانه اقتناء السلع الرأسمالية أو التغيير في المخزون.

الدائرة الثانية:-

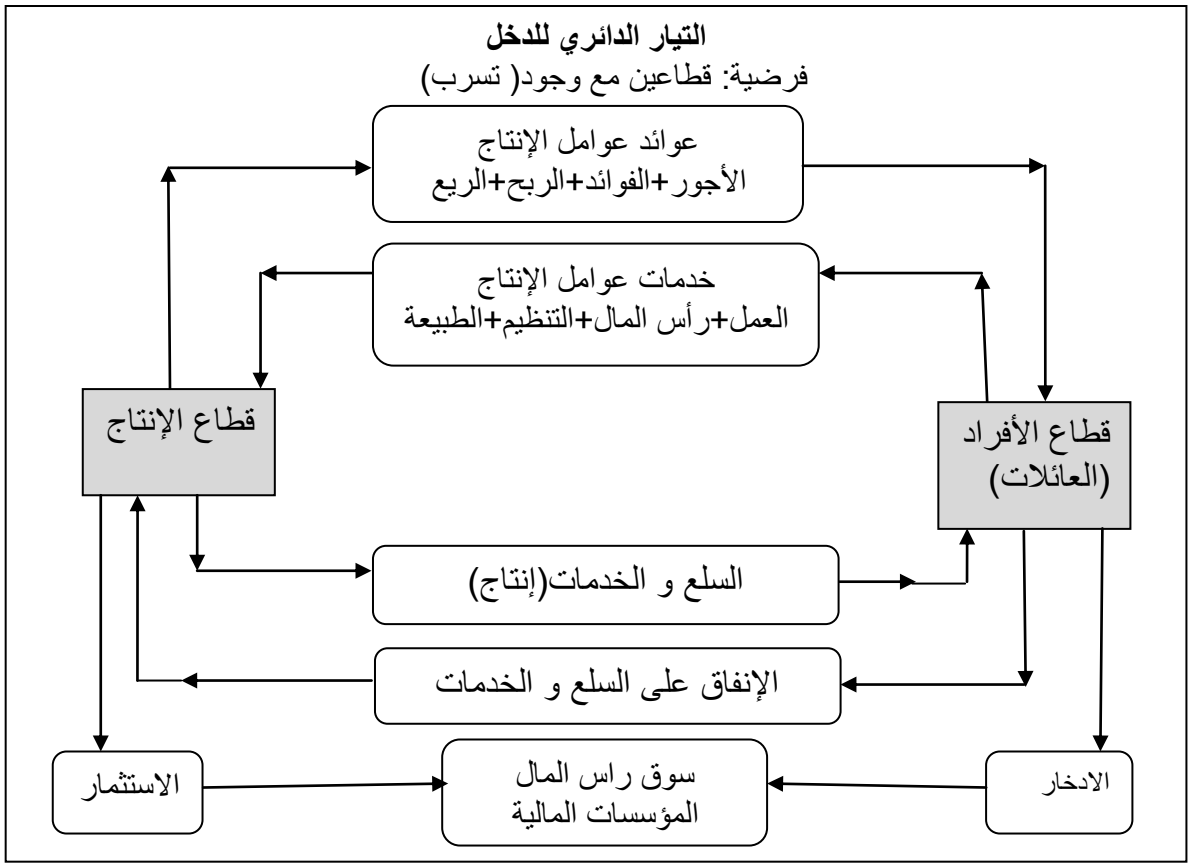

2- بوجين.أديوليو(1974):"النظرية الاقتصادية الكلية"سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل .ديوان المطبوعات الجامعية ص ص 17-19 .

3- قطاع الحكومة:[1]

- يتمثل النشاط الأول لهذا القطاع في تقديم الخدمات العمومية التي تتطلب اتفاقا يطلق عليه الإنفاق العام (النفقات العمومية) و هذا لتحقيق أهداف المجتمع.
- أما النشاط الثاني فيتمثل في البحث عن كيفية تمويل هذا الإنفاق كتحصيل الضرائب التي إن لم تكفي فتطلب الحكومة قروضا يطلق عليها القرض العام.
- كما يمكن للقطاع أن يقوم بتقديم إعانات لقطاع الإنتاج لتشجيع الإنتاج من أجل التأثير على جانب العرض أو لقطاع العائلات لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي و التأثير في جانب الطلب.

إذن إن وجود هذا القطاع يؤثر على التوازن الذي تحقق سابقا حيث الضرائب ستقلص من مقدرة الأفراد على الإنفاق و منه ستؤثر سلبا على الطلب الكلي و بالتالي تعد مجالا من مجالات التسرب. بينما الإنفاق الحكومي على شراء السلع و الخدمات (إنفاق الإدارات العمومية) سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي و بالتالي سيعتبر مجالا من مجالات الحقن.

الدائرة الثالثة:-

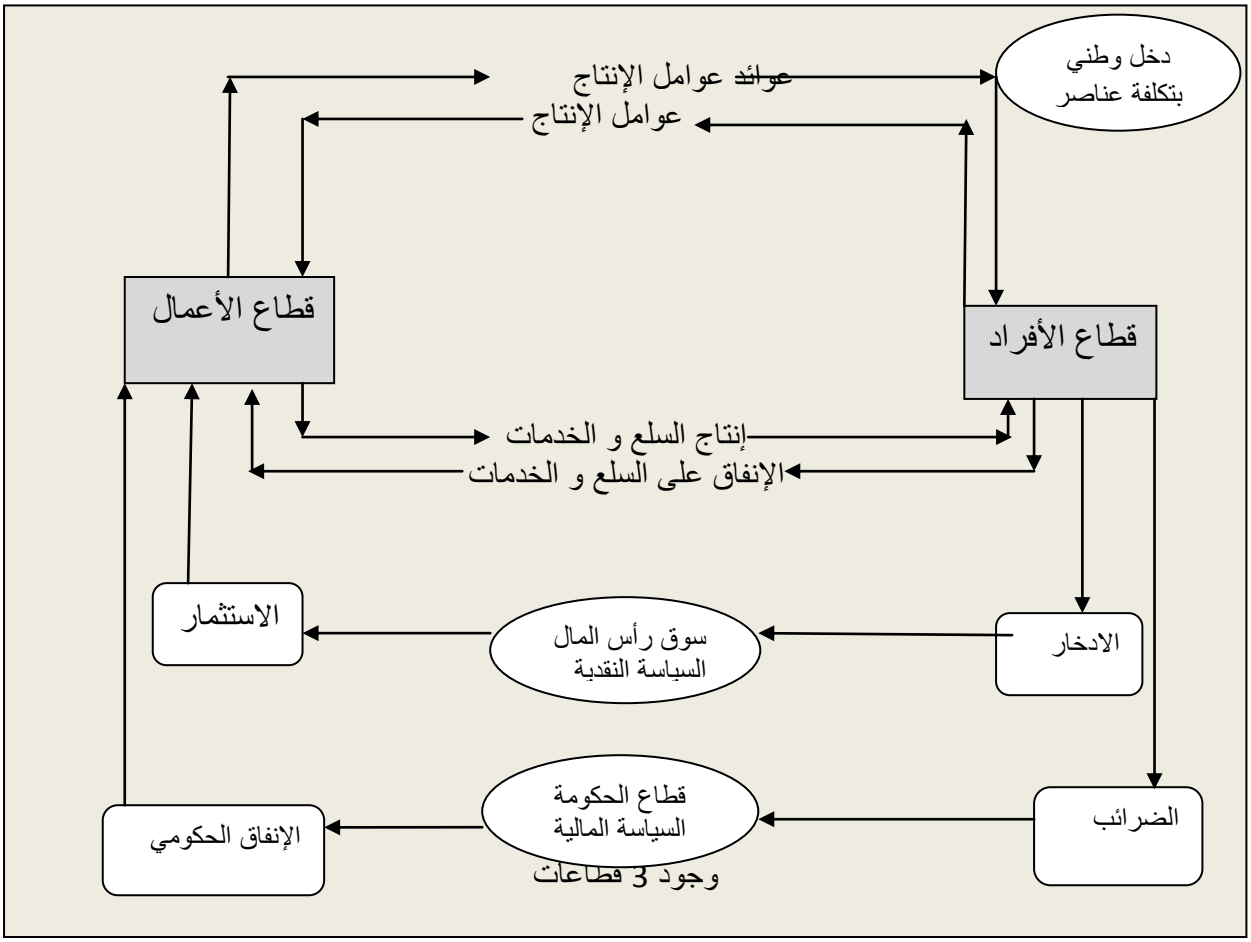

4- قطاع العالم الخارجي:

[1] -Bernard Bernier(2002) :Exercices et problèmes corrigée de macroéconomie .ED.PARIS PP38-85.

و هو قطاع نشاط يمكن المجتمع من تصريف الفائض في منتجاته عن طريق التصدير كما يسمح للمجتمع وقت وجود عجز (فاقة) باستيراد السلع و التجهيزات و بالتالي فمركبات هذا القطاع هي الأخرى تؤثر في النشاط الاقتصادي حيث هذه

المركبات يمكن التأثير فيها عن طريق أدوات سياسة التجارة الخارجية (سعر الصرف، الحماية الجمركية،...) .

الدائرة الرابعة:-

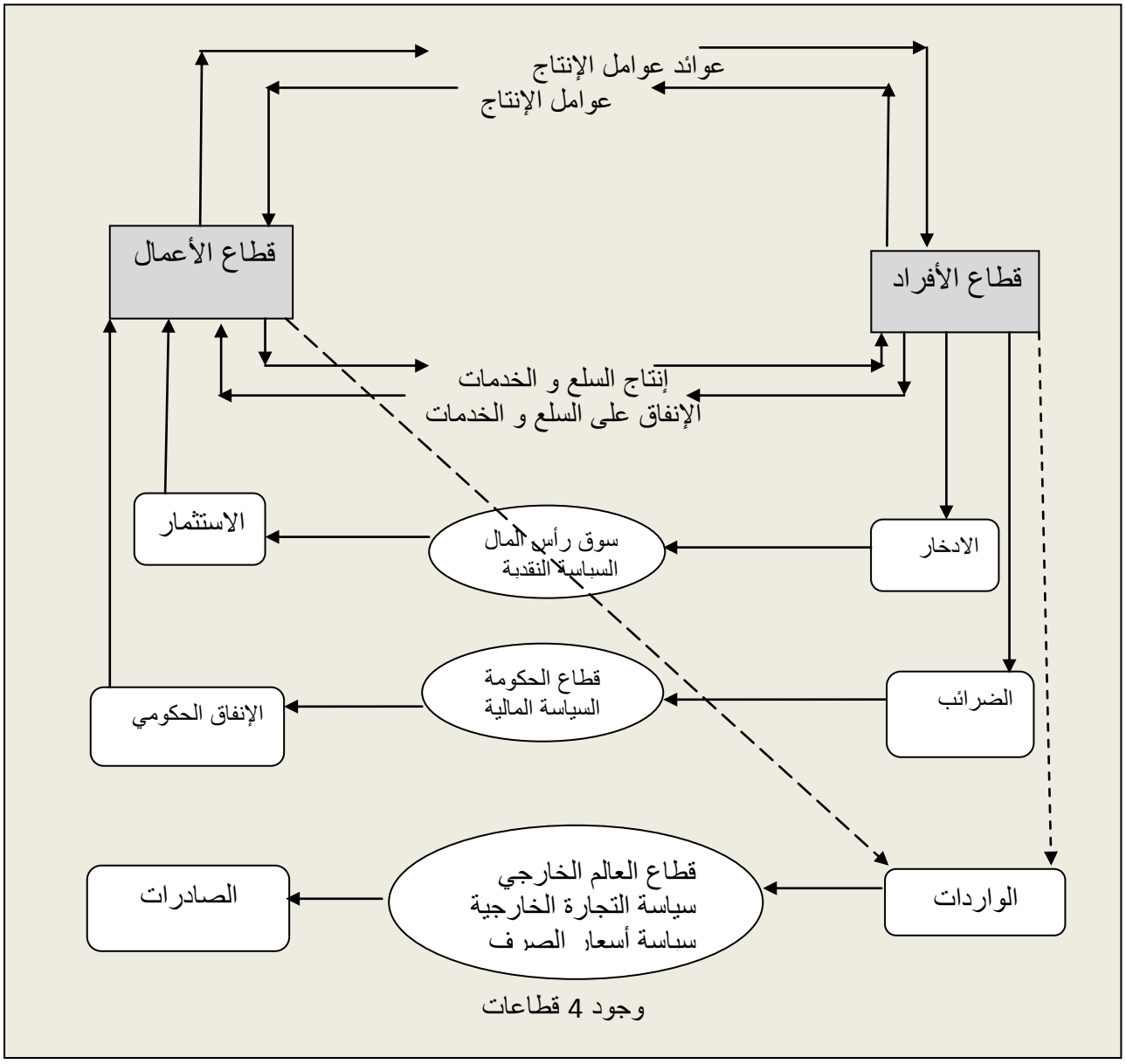

فقط قطاعين قطاع الأفراد و قطاع الإنتاج دون القطاعات الأخرى أما إذا كان الهدف هو مدى تأثير الضرائب فيجب إدراج قطاع الحكومة هكذا.[1]

IV.منهجية التحليل الاقتصادي و كيفية بناء النماذج الاقتصادية الكلية

[1] بوجين.أديوليو(1974):"النظرية الاقتصادية الكلية"سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل .ديوان المطبوعات الجامعية ص ص 10-17.

إن التحليل الاقتصادي و من أجل تفسير الأحداث و الوقائع الاقتصادية (مثلا أزمة 1929) يلجأ غلى اختيار أسباب الظاهرة المدروسة مع تبسيط للوقائع عن طريق ما يعرف ببناء النماذج الاقتصادية.

-المرحلة الاولى : تتمثل في اختيار الفرضيات.

-**المرحلة الثانية**: وهي مرحلة اختيار أسباب الظاهرة و تبسيط الواقع و هي مرحلة يمكن تقسيمها إلى مراحل منها:

- خطوة تحديد المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة بصفة عامة

$Q=f(x1,x2, x3,,,,P,P1,P2.....)$ - $C=f(Y,P,Saisons,....)$

- خطوة انتقاء البعض منها ما دامت لا تتعارض ما يراد البرهنة عليه و في نفس الوقت الاستغناء عن البعض الآخر التي قوته التأثيرية ضعيفة (قوة التأثير تقاس بمعامل الارتباط) مثلا

الفترة القصيرة $Q=f(P)$ $C=f(Y)$

الفترة الطويلة $Q=f(P,Y)$ $C=f(Y,P)$

- **المرحلة الثالثة**: مرحلة تحديد المتغيرات الوسيطية (طبيعة العلاقات) (تحديد العلاقات بين هذه المتغيرات) حيث ترتبط هذه المتغيرات مع بعضها البعض وفق ثلاثة أنواع من العلاقات وهي:

A-أنواع العلاقــات

أ-**علاقات التعريف**: **Relation de définition ou d'identité**

و هي علاقة لا تستلزم سببا أو شرطا و منه علاقة التعريف ليست معادلة و إنما متطابقة $\equiv$ كأن نقول: $2=1+1$

أو الدخل =الاستهلاك + الادخار و التي يعبر عنها رياضيا ب:$Y=C+S$

أما المعادلة فلن تتحقق إلا تحت شروط معينة مثل: $Y=0,5X+100$

فحتى يكون $Y=150$ يجب على $X=100$

الموارد	الاستخدامات
الدخلY= 150	الاستهلاكC=100+الادخارS+50
=الدخلY=150	=الدخلY=150

ii- علاقات السلوك (التصرف): **Relation de comportement**

أو ما يعرف بالعلاقة الدالية أو التابعية حيث بالطرف الأيسر نجد المتغيرات التابعة و هي المتغيرة أو الظاهرة التي يجب تفسيرها أما المتغيرات الموجودة في الطرف الآخر فهي المتغيرات المستقلة أو المتغيرة و التي بتغيرها يتغير التابع.

أ- علاقات تعبر عن شروط التوازن Conditions d'équilibre

إن المعادلة التي تعبر عن شروط التوازن ما هي إلا محصلة تقابل ما بين علاقتين سببيتين (دالتين) و هذا حتى يتحقق شرط التوازن و الذي يشكل الفرضية الأساسية و التي تعتمد عليها النظرية الاقتصادية، مثلا:

الناتج سيتحول غلى دخل الذي سينفق على استعمالاته النهائية $Y=D=C+I$

استخدامات الدخل $Y=C+S$

$Y=Y \Rightarrow I=S$

حيث $I=S$ تعبر عن شرط التوازن

ملاحظة: قد يتبين بعد مدة بأن النموذج قد فقد قوته التفسيرية فيجب في هذه الحالة تغيير النموذج فمثلا هل دائما العلاقة $Q=f(K,L)$ صحيحة

الجواب لا لأنه يمكن استبدال اليد العاملة بالمكنة أو Robotisationالتي يمكن تصنيفها ضمن التكنولوجيا و بالتالي يصبح لدينا النموذج $Q=f(K,L,....T)$

B-أنواع المتغيرات[1]

كما أن هناك عدة تقسيمات للمتغيرات المفسرة للظاهرة.

A-المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية: Variable Endogène & Variable Exogène

يطلق على المتغيرات الداخلية بهذه التسمية لأنها تعبر عن متغيرات العلاقة السببية حيث تتحد قيمتها داخل النموذج المدروس بينما المتغيرات الثانية فتتحد قيمتها خارج العلاقة السببية لأنها تتحكم فيها عوامل ليس لها علاقة بالنموذج (أو تفرض كذلك).

وقت بناء النموذج فإن الاختيار بين المتغيرات الداخلية و الخارجية يتعلق أساسا بما يريد النموذج إظهاره و عليه قد نجد متغيرة واحد قد اعتبرت داخلية في نموذج بينما اعتبرت خارجية في نموذج آخر.

B-المتغيرات الوسيطية (الثوابت) Pramètre

بالإضافة إلى المتغيرات المؤثرة هناك ما يعرف بالمتغيرات الوسيطية و هي ثوابت تميز العلاقات السببية

$Y=aX+b$ $C=cY+Co$ فـ a و b وسيط ثابت

C-متغيرات المخزون Stocksو متغيرات التدفق Flux

إن ما يعرف على متغيرات المخزون أنها ترتبط بلحظة زمنية و هي ثابتة مثل راس المال، الكتلة النقدية...أما متغيرات التدفق فهي المتغيرات التي لا يمكن قياسها في اللحظة و إنما يجب توفير عامل الوقت و منه فهي تعبر عن كميات محددة خلال فترة من الزمن كالإنتاج، الدخل، الاستثمار،....

2-أنواع التحليل (النماذج)

A.التحليل الساكن (النماذج الساكنة) Analyse Statique

و يقسم إلى تحليل ساكن و تحليل ساكن مقارن

i-التحليل الساكن: التحليل الساكن يتميز بكون العلاقات السببية التي تحدد تكون التوازن هي مستقلة عن الزمن كأن تكون لدينا الدوال التالية:

$$D=f1(P, Yo)$$

و هي دالة الطلب على السلع و الذي يتغير بتغير السعر مع ثبات الدخل و نلاحظ ان هذه الدالو لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن. و الدالة: $Q=f2(P)$

التي تعبرعن دالة العرض التي تتأثر فقط بالأسعار و منه نقطة التوازن بين الطلب و العرض يتحدد عند النقطة (Qo,Po)

[1] بوجين.أديوليو(1974):"النظرية الاقتصادية الكلية"سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل .ديوان المطبوعات الجامعية ص ص 13-21.

فالتوازن الذي سيحدث هو توازن معين في زمن معين و الذي يتحدد عند النقطة (Qo,Po) فالدوال في هذا النوع من النماذج هي علاقات لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن أو تعتبره ثابتا. و يطلق على هذا النوع من التحليل بالتحليل الساكن

ii- التحليل الساكن المقارن : أما التحليل الساكن المقارن Analyse Statique Comparative فيقصد به مقارنة وضعيتين مختلفتين لهما نفس العلاقات السببية و لكن قد تكون قيمة المتغير المستقل قد تغيرت من فترة لأخرى كأن ينتقل الطلب من D1إلى D2

$$D1=f1(P,Y1)$$

$$D2=f2(P,Y2)$$

حيث Q,P,D متغيرات داخلية بينما Yo فاعتبر متغيرا خارجيا فقد يتغير إذا تغيرت العوامل المؤثرة فيه مما يؤثر على النتائج السابقة حيث سينتقل مستوى التوازن من نقطة التوازن الأولى (Qo,Po)إلى نقطة التوازن الخاصة بالفترة الثانية (Qo,Po) و منه سيكون عدد التوازنات بقدر التغيرات التي قد تحدث على المتغير المستقل.

B –التحليل الديناميكي Analyse Dynamique:

في هذا النوع من التحليل أو النماذج فإن المتغيرات الداخلية تتغير بتغير الزمن ومنه حتى يكون التحليل ديناميكيا يكفي أن نأخذ بعين الاعتبار الزمن اللازم حتى يتمكن المتغير المفسر (المستقل)من التأثير على تطور المتغير المفسر. و هذا النوع من التحليل يقسم النماذج إلى نوعين تحليل مستمر Analyse continue و تحليل على فترات Analyse par période حيث يمكن صياغة النماذج بشكل مستمر أو على فترات[1] حسب رغبات الدارس و السهولة الرياضية و العملية.

i - التحليل الديناميكي على فترات Analyse par période :

يعتبر الزمن كتدفق و هو مقسم إلى فترات متتالية مدتها ثابتة و تؤخذ هذه المدة كوحدة للزمن فمثلا الإنتاج في نموذج ديناميكي قد يرمز له بـ Yt حيث t تمثل الزمن أو السنوات (.....t=0,1,2,3). و إذا افترضنا أن الإنتاج في الفترة الحالية يتحدد بحجم طلب الفترة السابقة، فهذا معناه ان هناك فترة تأخير تقدر بسنة و تكتب العلاقة:

$$Yt=Dt-1$$

$$Dt-1=Ct-1+It-1$$

$$Yt=Ct-1+It-1$$

.التحليل الديناميكي المستمر Analyse Continue:

في هذا النموذج الزمن (الوقت) يمر دون انقطاع حيث كل متغير يعتبر تابعا للزمن وبالتالي فهو (المتغير) مستمر و منه يقبل الاشتقاق و التفاضل.

فالإنتاج Yفي اللحظة (t) يكتب Y(t) و هذا معناه أن Y(t) عبارة عن كمية لوحدة الزمن (حجم معين من الإنتاج ينتج في وحدة من الزمن) أما مقدار الإنتاج لكل الفترة الزمنية (dt)هو Y(t).dt). و يلجأ في التحليل الديناميكي المستمر إلى استعمال المعادلات التفاضلية.

إلا أنه عندما نكون أمام هذا النوع من التحليل فيمكن الاستغناء عن الدليل (t) حيث نعتبره محددا ضمنيا و هذا إذا كان الأمر يتعلق بنفس الفترة أي ليست هناك فترات تأخير بمعنى أن كل متغيرات النموذج مرتبطة بنفس الفترة.

$$Ct=c'Yt+C0 \Rightarrow C=c'.Y+C0$$

[1] – بوجين.أديوليو(1974):"النظرية الاقتصادية الكلية"سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل .ديوان المطبوعات الجامعية ص ص 13-21

فإذا رجعنا إلى المثال السابق يمكن كتابة شرط التدفق لتأخير الإنتاج بالمعادلة التفاضلية التالية:

$$\frac{dY}{dt} = \lambda (D-Y)$$

حيث λ ثابت و موجب و يعبر هذا الشرط على الفرضية القائلة بأن المنتجين يستجيبون إلى تأثير العجز الجاري (D-Y) للإنتاج بالنسبة للطلب. و ذلك برفع الإنتاج بنسبة λ من هذا العجز.

IV. نشأة التحليل الاقتصادي الكلي: [1]

بالرغم من أن عبارة MACROECONOMIE استعملت لأول مرة سنة 1933 فقط من طرف النرويجي FRICH RAGNAR حيث MAKROS في الإغريقية تعني كبير أو طويل إلا أن هذا النوع من التحليل قديم قدم التحليل الاقتصادي. و نجده عند جل المدارس والمذاهب الاقتصادية: فقبل القرن الثامن عشر نجد:

- **المذهب الاجتماعي التاريخي (المدرسة التاريخية):**

أحسن مثال عن هذه المدرسة و روادها هي تلك المناظرة التي حدثت بين MALESTROID و BODIN حول ظاهرة الارتفاع الكبير للأسعار خلال القرن السادس عشر الذي حدث في إسبانيا أولا ثم تعممت الظاهرة في أوربا بأكملها فيما بعد. و بالتالي فسرها الأول بالإسراف في النفقات الملكية (القصر) إلا أن الثاني قد أرجعها إلى تدفق المعادن النفيسة (نقود) القادمة من أمريكا.

- **المدرسة التجارية:**

اهتمت هذه المدرسة بمفهوم الميزان التجاري الذي بالنسبة إليها يجب أن يحقق فائضا حتى يكون في صالح البلد. و هذا بسبب رؤيتهم لثروة المجتمع التي تتمثل فقط فيما يكتنز من معادن ثمينة.

- **المدرسة الطبيعية:**

هي الأخرى كان تحليلها يميل إلى التحليل الكلي و هذا ما يمكن استخلاصه من جدول QUESNEY و تطرقه لدورة إنتاج الناتج الوطني و كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية الثلاث (الفلاحين) (الملاك) (ط. العقيمة الحرفيين و الصناع). و هذا الجدول الاقتصادي يعتبر أول جدول عالج الدورة الاقتصادية الكلية (جدول المدخلات و المخرجات).

- **المدرسة الكلاسيكية:**

أما ابتداء من القرن الثامن عشر و مع ظهور الفكر الكلاسيكي ظهرت نماذج اقتصادية كلية بأتم معنى الكلمة و هذا من خلال أعمال كل من K.MARX و RICARDO حيث نماذجهما اهتمت بـ: توزيع الدخل، التنمية الاقتصادية، مصير النظام الإنتاجي الرأسمالي، تراكم رأس المال (ماركس ينتمي للنظام الاشتراكي).

- **المدرسة النيوكلاسيكية:**

و لكن ابتداء من سنة 1870حل التحليل الحدي (الوحدوي) محل التحليل الاقتصادي لركاردو و ذلك على يد JEVONS و K. MONGE و الفرنسي WALRAS الذين أدخلوا الاستدلال الحدي بشكل موسع لحل المشاكل الاقتصادية. و من أكبر مفكري هذه المدرسة (الكلاسيكية+نيوكلاسيكية) نجد J.B.SAY وMARCHAL حيث الأول طور طريقة جزئية لدراسة الأسواق من خلال سلوك المنتج و المستهلك أما الثاني فيرجع له الفضل في بناء نظرية التوازن الاقتصادي العام. أي توازن كل الأسواق في آن واحد حيث بالنسبة إليه يحدث التوازن العام عندما يتساوى العرض مع الطلب في كل الأسواق و في آن واحد.[2]

---

[1] د.علاش أحمد(2010):دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي " دار هومة للنشر الجزائر ص ص 09-13.

[2] D.salvatore (1994):Microéconomie ;cours et problèmes serie SHAUM.paris pp 10-13

و قد توسع هذا النوع من التحليل إلى أن أصبح يعالج معظم المشاكل الاقتصادية فمثلا PIGOU درس وفق التحليل الحدي البطالة و المالية العامة و "اقتصاد الرفاهية". أما I.FICHER فقد طور نظرية كمية النقود (الصياغة الرياضية).

و قد استمر هذا النوع من التحليل قرابة 60 سنة من 1870-1930 حيث خلال هذه الفترة اعتقد رواد هذه المدرسة أن ما توصلوا إليه قادر على تفسير كل الحوادث الاقتصادية و إيجاد حلول لها.

إلا أن المدرسة قد وجدت نفسها عاجزة على تفسير الأوضاع و حل معضلة الأزمات التي تلت **الحرب العالمية الأولى خاصة أزمة 1929 ببعديها الزمني و المكاني. لأن نظرية WALRAS الخاصة بالتوازن العام** كانت تنص على أنه لا يمكن أن يكون هناك اختلال مستمر للتوازن في أية سوق. و إذا ما وجد هناك تعطل أو بطالة فإن هذه الحالة لا تستمر و ستزول بشكل تلقائي و بسرعة لتعود الأوضاع إلى حالة التوازن و الاستخدام الكامل و ذلك بفضل آلية السوق و منه لا ضرورة لتدخل السلطات العمومية لإعادة الأوضاع إلى حالة التوازن.

- **المدرسة الكينزية**:

إن استمرار الأزمة و تفاقم الأوضاع الاقتصادية خاصة البطالة من جهة و نجاح بعض السياسات التي كانت تقوم على تدخل الدولة النابعة من فكر الاقتصاد الاشتراكي و الذي بدأ يزحف كبديل عن النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم من جهة ثانية سمحا بتكوين مجال و نظرة جديدة في التحليل الاقتصادي و هذا على يد JOHN MAYNARD KEYNES من خلال كتابه الشهير النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقد الذي صدر سنة 1936 أي بعد 7 سنوات من الأزمة الخانقة.

إلا أنه لم يكن الأول الذي لجأ بشكل منظم إلى التحليل الكلي حيث هناك السويدي KNUT WICKSELL 1851-1926 الذي ألف كتابا سنة 1898تحت عنوان الفائدة و الأسعار و الذي لم يترجم إلا سنة 1936 حيث وجد بأن هناك تشابه كبير بين الكتابين مما دفع بالبعض إلى القول بان الفضل في تطوير الاقتصاد الكلي الحديث يرجع إلى WICKSELL الذي يعد من أبرز المفكرين الذين طوروا النظرية النقدية مستعملا التحليل الكلي في دراسة كل من الإدخار والاستثمار و النقود في تشابه شبه تام مع طريقة كينز.

و على الرغم من مشكلة أبوية التحليل الكلي الحديث إلا أن أعمال كينز كانت حافزا هاما في تطوره خاصة منها انتقاده للنظرية الكلاسيكية و التي على أساسها أقام تحليله. و أسلوبه الذي اعتمد على ثلاث نقاط:

1- طعن في فكرة أن نظام الإنتاج الرأسمالي لا يعمل إلا في حالة التوازن و في مستوى التشغيل الكامل.

2- اعتمد كينز على تقسيم جديد للوحدات الاقتصادية و هذا لإظهار التوازن حيث اختيار بعض الفئات من المجتمع (الوحدات) و اختار بعض المتغيرات مع إعطائه الأفضلية لبعض العلاقات السلوكية على البعض الآخر[1].

3- الفكرة الثالثة تتمثل في ضرورة وجود سياسة اقتصادية نشطة أي بمعنى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة حالة التوازن المرغوب فيها. حيث بالنسبة إلى كينز الوسيلة الأساسية المقترحة لإنقاذ النظام الرأسمالي هي سياسة زيادة الإنفاق العام حتى و لو كان على حساب توازن الميزانية.

بعد ظهور الفكر الكينزي تطور التحليل الكلي بشكل كبير بحيث اعتمد هذا الأسلوب في التحليل و أدواته في معالجة الأوضاع الاقتصادية لجل الدول و لتسطير سياستها الاقتصادية. وقد ظهر مفكرون بعد كينز أطلق عليهم اسم "ما بعد الكينزيين"

- **LES ECONOMISTES POST-KEYNESIEN**

و هي مدرسة بقيت أسس أفكارها وفية لأفكار كينز حيث يؤمنون بفكرة التوازن الدائم في وضعية التشغيل غير التام. مع رفضهم التحليل الكمي لظاهرة النقود. مع تأييدهم اللامشروط لتدخل الدولة لتنظيم الوضع الاقتصادي من خلال بنود الميزانية كما أنه صاغوا نماذجهم على أساس التوازن العيني.

- **المدرسة النقدية : L'école monétariste[1]**

يتزعم هذه المدرسة Milton fridman و تمثل تيارا من المفكرين ابتعدوا عن التحليل الكنزي حيث أعطوا (إعادة الاعتبار لبعض افكار الكلاسيك) الأهمية الكبيرة لآليات السوق مع اعتناقهم لمذهب المدرسة الكلاسيكية الجديدة حيث المدرسة تأخذ بفكرة أن النظام الاقتصادي يشتغل في حالة توازن غير كامل، إلا أنه يتجه بشكل آلي على حالة توازن الاستخدام الكامل. مع إدخالهم لبعض المتغيرات التي تجاهلتها المدرسة النيوكلاسيكية مثل الذمم المالية (Patrimoine) كما أن هذه المدرسة تعطي أهمية كبيرة للنقد في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية و ذلك بالاقتداء بفكرة Ficher.

[1] Jaque lecaillon (1996) : analyse macro-économie Ed cujas ; paris pp185-187.